حماية السوريين ووحدة سورية مطلب شعبنا وثورتنا

etilaf.org/press-release/حماية-السوريين-ووحدة-سورية-مطلب-شعبنا

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

بيان صحفي
الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية
24 تشرين الثاني 2014

بعد نكبة كبيرة ألمت بالشعب السوري للعام الرابع على التوالي نتيجة جرائم بشار الأسد وطغمته، التي أدت إلى سقوط مئات آلاف الشهداء والجرحى؛ تبدي أطراف دولية، ومنها الأمم المتحدة، استعداداً للتحرك للحد من آثار تلك المعاناة والبحث عن مخرج لها.

إن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سورية، إذ يتابع عن كثب المقترحات التي تقدم بها المبعوث الأممي ستيفان دي مستورا؛ يؤكد على الآتي:

أولاً: إن هدف أي تحرك أممي يجب أن يكون ضمان حق الشعب السوري في تقرير مصيره واختيار نظامه السياسي وفق آليات ديمقراطية، والحفاظ على وحدة سورية ورفض التدخل الأجنبي، وخاصة تدخل النظام الإيراني العسكري والأمني والسياسي.
ثانياً: إن أي عملية سياسية يجب أن تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القرارات 2118، 2165، 2170 وما ورد في مبادئ جنيف1، والفقرات الخاصة بإنشاء هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات كاملة، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
ثالثاً: إن المقترحات التي تقدم بها المبعوث الدولي تتناول جانباً من الإجراءات التمهيدية التي يمكن أن تهيئ لاستئناف عملية سياسية تفضي إلى إقامة حكم انتقالي في سورية.

ويعتبر الائتلاف الوطني أن خارطة الطريق لتلك الإجراءات يجب أن تشمل الآتي:

1. إقامة مناطق آمنة، شمال خط العرض 35، وجنوب خط العرض 33، وفي إقليم القلمون، على أن يحظر فيها وجود النظام وميليشياته وأي امتداد له.
2. فرض حظر للقصف الجوي بكافة أشكاله، وتوفير الحماية الكاملة للمدنيين السوريين من صواريخ الطغمة الأسدية وبراميلها المتفجرة.
3. حظر الميليشيات الإرهابية التي استجلبها النظام الأسدي، وإبعادها عن الأراضي السورية، ومحاكمة عناصرها على الجرائم التي تم ارتكابها بحق السوريين.
4. ضمان وصول المساعدات الإغاثية والطبية والإنسانية اللازمة لكافة المناطق المحاصرة، وإلزام النظام بعدم استخدام المدنيين رهائن مقابل مكاسب سياسية.
5. الإفراج عن المعتقلين والكشف عن مصير السجون السرية، التي أقامها النظام لتصفية الأسرى لديه.

رابعاً: إن التهدئة الموضعية المقترحة في بعض المناطق يجب أن تستند إلى ما ورد في مبادرة جنيف وقرارات مجلس الأمن ومنها القرار 2165.

إن الائتلاف الوطني بوصفه ممثلاً شرعياً للشعب السوري يتعامل بإيجابية مع أي جهود ترمي إلى مساعدة شعبنا وإنقاذه من نظام الاستبداد، ويؤكد أنه هو الطرف الوحيد المعني بمتابعة كافة الاتصالات والإجراءات مع الطرف الأممي، التي يجب أن لا تؤدي إلى تشتيت الصفوف، أو تعويم النظام ورأسه، وزيادة المخاوف من دفع سورية نحو تفتيت وتقسيم يضر باستقرار المنطقة وأمنها.

الرحمة للشهداء الأبرار والشفاء للجرحى والنصر لثورتنا العظيمة